الفصل الرابع

المدرسة كعامل للضبط والتكامل الاجتماعى

كثيرا ما يغفل فى المناقشات التى تدور حول استطاعة علماء الاجتماع أو عدم استطاعتهم التكهن فى أى وقت بالسلوك البشرى · اذ أن وجود مجتمعنا واستمراره الفعلى انما يقومان على أساس قدرة أعضائه على التنبؤ بسلوك بعضهم البعض بدقة غير عادية ، والناس غالبا لايتصرفون تصرفا متقلبا أو عشوائيا ، ومعظم تصرفات الأفراد تتم وفقا للمعايير الاجتماعية القائمة يلتزم بها على الأقل أعضاء المجموعة ان لم يكن كل شخص فى المجتمع ، ثم تمارس هذه فيما بعد بصورة رتيبة وفق أنماط العادات الفردية · ووجود المجالات والمحرمات العامة التى تشمل معظم جوانب الحياة الاجتماعية عند الانسان، مقرونة بالتغيرات الفردية المعتادة فى نطاق حدود اجتماعية مقبولة من السلوك ، يضاعف من اطراد النظام الاجتماعى ، وبالتالى امكان التنبؤ ، وهذا ما ينبغى أن يكون ، فبدون امكانية التنبؤ الدقيق نسبيا بسلوك زملائنا المواطنين ، تصبح الحياة مغامرة عشوائية · فليس الخطر فى أداء أعمال بسيطة مثل اجتياز الشوارع ، (أو قيادة السيارات فيها) بل انه بدون ذلك النسيج الرقيق من الضوابط الرسمية وغير الرسمية المفروضة على المبادأة والانصياع للنزوة الشخصية يتعرض بناء المجتمع السياسى والاجتماعى برمته للخطر تعرضا شديدا ·

والمجتمع المتكامل جيدا يؤدى وظيفته فى يسر ، وبخاصة المجتمع الذى يتميز بتغير تكنولوجى واجتماعى سريع ، يعتمد على درجة عالية جدا من الاتفاق بين أعضائه على المعايير والقيم الأساسية ، ويجب أيضا على أعضاء المجتمع الحصول على

المهارات الاجتماعية اللازمة لأداء أعمال وظائفهم وشئونهم العائلية ، وغيرها من الأدوار التى يجب أداؤها بحكم مراكزهم المختلفة فى النظام الاجتماعى على أحسن وجه · هذا بالاضافة الى أهمية معرفتهم بأن عملية التهيئة الاجتماعية تتضمن أكثر من معرفة آداب المائدة ، أو الاجراءات الصحيحة لحفظ أوراق ضريبة الدخل ، أو التصرف المنتظر من شخص يشغل مركز الزوج والأب ، بل ان الشىء الأساسى فى تنشيط التفاعل الاجتماعى فى المجموعة ، أو على مستوى المجتمع ، هو قدرة الأفراد على تصور أنفسهم فى موقف أعضاء مجموعتهم الاجتماعية : « أى القيام بدور الشخص الآخر وتصورهم لتصرفهم الشخصى من وجهة نظر أولئك الذين يعاملونهم · وقدرتهم على التنبؤ بسلوك غيرهم » وباللغة التى اقترحها « جورج هربرت ميد » G, H. Mead ان تشجيع الأفراد على تنمية « الذات الاجتماعية » (١) جانب هام من العملية التى تؤدى الى ايجاد مجتمع يتسم بتفاعلات اجتماعية مثمرة ، وخالية من الصراع ·

يمكن افتراض أن المجتمع ـ وهو بصدد اجتياز تغير اجتماعى سريع ـ تزداد فى نظره أهمية هذا الجانب الأخير من عملية التطبيع الاجتماعى ، تبعا للنقص النسبى فى استقرار وفعالية المعايير والقيم التقليدية ، ومن ثم ، فان التفاعل ، المتبادل يعتمد فى الغالب على الكفاءات القوية التى يمتاز بها أعضاء المجموعة عندما يوجد بينها نظام عام غير محدد ، وموزع نسبيا ، أكثر من اعتماده على المواقف ذات المعايير الواضحة التحديد ، وسوف يقتضينا الأمر أن نعود الى هذه النقطة فيما بعد ·

ولما كانت المدرسة أحد العوامل الكثيرة ، الوسيطة بين الفرد والمجتمع ، فانها تساعد على نقل المعايير والقيم الاجتماعية ، وكذلك الأساليب التى يستطيع بها الفرد التكهن فى دقة بسلوك الآخرين من أعضاء المجتمع · والواقع ، كما أوضحنا ، أن الوظيفة الأولى للمدرسة فى المجتمع هى غرس التراث الثقافى

بمعاييره وقيمه ، وما يتضمنه من مهارات ومعلومات متراكمة . ولكى تؤدى المدرسة وظيفتها كعامل فى التهيئة الاجتماعية ، جنبا الى جنب مع الأسرة ، عليها أن تقوم بدور هام فى تعزيز التكامل المعيارى للمجتمع . وواضح أن الدرجة التى تبلغها المدرسة فى انجاز هذا الواجب بفعالية وتناسق ، بالاضافة الى المؤثرات الأخرى للتطبيع الاجتماعى ، تعد عاملا ذا شأن فى تكيف الأفراد بالمجتمع ، بل وفى تكيف المجتمع ككل .

وسائل المدرسة فى التطبيع الاجتماعى :

قبل أن نلتفت الى فحص المشكلات الخاصة التى يخلقها المجتمع السريع التغير للمدرسة فى السيطرة على أداء مهمتها ، يجب أن نقدر بعض التقدير مختلف القوى الدافعة التى تمهد بها المدرسة لعملية التطبيع الاجتماعى . ومن ثم الى استقرار المجتمع . وليس التصنيف بالأمر اليسير أو المضبوط على الدوام ، ولكن يمكن أن نميز على وجه تقريبى أربع وسائل تتخذها المدرسة للمعاونة فى تهيئة الأعضاء الجدد للمجتمع،وهى تشمل :

١ ـ نقل الثقافة ، وتضم المعايير والقيم والمعلومات عن طريق التعليم المباشر .

٢ ـ تكوين مجموعات اجتماعية ، يجد فيها الأطفال فرصة للحصول على مهارات اجتماعية مختلفة .

٣ ـ توفير عدد آخر من الأفراد البارزين (كالمدرسين والموجهين الخ) ممن يمكن استخدامهم كنماذج اضافية من الكبار ، يحتذيهم التلاميذ .

٤ ـ استخدام الجزاءات السلبية والايجابية لتعزيز السلوك الاجتماعى المقبول بالنسبة للأطفال .

انتقال الثقافة :

بحثنا فى فصل سابق بالتفصيل أهمية وظيفة المدرسة فى المعاونة على نقل التراث من جيل الى جيل · ويجب ملاحظة أن التعارض يحدث هنا على وجه الدقة ، فان توجيه المدرسة نحو الماضى ومسئوليتها عن المستقبل محدد تحديدا واضحا الى أبعد حد فى الموقف المزدوج الشديد التناقض ازاء تدريس التاريخ القديم أو اللغات القديمةكاللاتينية واليونانية،فى مقابل تدريس العلوم الطبيعية والرياضيات أو العلوم الاجتماعية · وناقش المربون وأعضاء الجامعات فى وقت ما مشكلة الأهمية النسبية بين الموضوعات الكلاسيكية والعصرية فى مناهج المدارس الأولية والثانوية ، وبالرغم من أن معظم العلماء أكدوا ضرورة وجود أساس ثابت من العلوم الكلاسيكية ، يبدو أن الاتجاه يحبذ بقوة تدريس منهج موجه للحاضر والمستقبل ، اذ لم تعد البراعة فى اللغة اللاتينية ضرورية للالتحاق بالكلية فى هذه البلاد ، ويغلب أن تكون دراسة الآداب والتاريخ مستحبة من حيث أنها تبرز أحداث وانجازات العصر الحديث ، ويبدو من المعقول أن يميل التناقض المستمر فى المام نسبة هائلة من أعضاء المجتمع بالجذور الثقافية لنظامنا الاجتماعى ، الى ابراز السرعة الفائقة فى حدوث التغير الاجتماعى والثقافى ·

ويجب أن نشير فيما يتعلق بانتقال الثقافة ، الى أن المدرسة تمهد أيضا الى استقرار المجتمع باعدادها المواطنين للاسهام بذكاء فى العملية السياسية ، وهى وظيفة تعليمية تساعد بكثير من الوسائل على تغطية الفجوة بين القديم والجديد ·

هذا بالاضافة الى اكتساب القدرة على القراءة والكتابة وفهم الأحداث الجارية ، ويجب كذلك أن يلم أعضاء المجتمع بطريقة عمل نظامنا السياسى ، بما فى ذلك تقدير المبادىء الجوهرية التى تكون الأساس النوعى للأشكال الحكومية الفريدة من نوعها فى مجتمعنا ، فدراسة التاريخ الحديث وتحصيل المعلومات عن التطبيقات والمشكلات الجارية يستويان أهمية من وجهة النظر التربوية ، ومسئولية المدرسة واضحة فى توفير كل من نوعى الخبرات التعليمية لتلاميذها ·

ويجب على التلاميذ بالاضافة الى التثقيف الرسمى فى التاريخ والتربية الوطنية والعلوم السياسية ، تعلم قدر كبير من الأساليب السياسية ، وذلك باسهامهم فى النشاط الطلابى الحكومى فى المدرسة أو الكلية · وبالرغم من أن بنية الحكم الطلابى وفعاليته تختلفان اختلافا كبيرا فى كثير من معهد الى معهد ، فان هذا المظهر للنشاط خارج المنهج ، يزود الطلبة فى كثير من المدارس بتمهيد منقطع النظير للعملية السياسية ـ من احساس الفرد بأهمية صوته فى الانتخاب (أو أهميته كناخب) ، الى التوترات الكثيرة الحدوث الملازمة للنظام الديمقراطى ·

ولكون الحكومة الطلابية ذات وضع شبه رسمى فى الأنشطة العادية بمعظم المدارس ، ولعلاقتها بكل من وظائف المدرسة فى التطبيع الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى ، فان تقدير أهمية الحكومة الطلابية يؤدى مباشرة الى البحث فى الوسيلة الثانية الهامة التى تؤثر بها المدرسة فى درجة الضبط والتكامل الاجتماعى ، أى تيسير حصول الطلبة على المهارات الاجتماعية باسهامهم فى النظام الاجتماعى الرسمى بالمدرسة ·

المدرسة كوسط للتفاعل الاجتماعى :

هناك مصدر هام للخلاف فى المناقشات الجارية حول الوظائف الملائمة للمدرسة ، وهى تتعلق بماينبغى للمدرسة أن تختص به ، مع تهيئة تلاميذها تهيئة اجتماعية كجزء مكمل من عملية التكيف الاجتماعى · وكان رد الفعل لكثير من النقد الموجه لنظامنا التربوى ، وعقب اطلاق القمر الصناعى الروسى « سبوتنيك Sputnick» أننا نقضى وقتا أطول مما ينبغى مع الأنشطة التى تتدرج تحت عنوان عام هو دراسات « التوافق مع الحياة » وأنها لاتقوم بالقدر الكافى على أساس من المادة الدراسية (٢) ، ومن المحتمل أن يصدق بنوع خاص على مستوى التعليم الأولى ، اذ أن بعض المدارس بالغت فى الاهتمام بتوافق تلاميذها ، فكانت النتيجة أن بذلت عناية أقل للتثقيف

والقراءة والرياضيات والتاريخ وماشابهها ، ويجب التحقق من ناحية أخرى ، من أنه لو بذل أو لم يبذل أى التفات خاص لهذا الجانب من عملية التطبيع الاجتماعى على يد المدرسين والمديرين ، فان قسطا كبيرا مما يتعلمه الأطفال فى المدرسة يقع تحت عنوان المهارات الاجتماعية ٠

ومعظم الآباء يدركون أن المجموعات الاجتماعية التى ينتمى اليها الطفل ذات تأثير على سلوكه ، فالأطفال يكتسبون كثيرا من المهارات التفاعلية التى يستخدمونها طوال حياتهم فى محيط المجموعات التى تكونت ابان مرحلتى الطفولة والمراهقة ٠ وقد اقترح ع ٠ ك ٠ مور Omar K. moore أن النتيجة الموفقة لعملية التطبيع الاجتماعى تعتمد على الفرصة التى تعطى للفرد لكى يجرب وسائل بديلة من السلوك ، وفى مواقف مختلفة دون أن يقاسى من العقوبات الشديدة أو الأخطاء (٣) ويمكن لمجموعة من الأقران أن تتيح لطفل الفرصة لتجريب تصرفات مختلفة دون خوف من انتقام خطير (كالطرد من المجموعة) ، ما لم يخفق بطبيعة الحال فى ادراك علامات الاستهجان المعتدلة حين يقترف فعلا غير ملائم ٠ والأنشطة النموذجية عند معظم جماعات المراهقين والأطفال ، بما فيها الألعاب ، وأنشطة القيام بالادوار الاخرى،مناسبة بنوع خاص كوسائل للتطبيع الاجتماعى لأسباب ثلاثة : أنه يمكن ممارستها لذاتها (فى مقابل كونها طريقة لغاية أخرى) وأنها تتطلب ممن يشتركون فيها اتقان مهارات تفيدهم فى معالجة مشكلات ذات تفاعل أكثر جدية سيقابلها المشتركون كأعضاء كبار فى المجتمع ، ولا تنطوى على عقوبات خطيرة على الأخطاء (٤) ٠

وأنشطة التطبيع الاجتماعى (ويطلق عليها مور نماذج جماعية ذاتية الهدف Autotelic folk models) لها ميزة اضافية هامة،وتتضمن قواعد يجب أن ينطبق عليها تصرف المشتركين فيها ان أرادوا الأخذ بنصيب منها ، وكما أن المجتمع الذى يشترك فيه الكبار له قواعد ، فكذلك اللعبة التى تمارسها زمرة الجيرة أو على

مستوى مختلف من التحليل والنظام الاجتماعى غير الرسمى لحجرة الدراسة ، ويفترض « مور » أبعد من هذا ، أن العامل الذى يقرر نفع النشاط الذاتى الهدف فى تيسير عملية التطبيع الاجتماعى ، هو درجة التشابه بين قواعدها ، وقواعد ذلك الجانب من السلوك الاجتماعى المحتمل أن تكون ملائمة له · والاهتمام بالتكوين المعيارى للنشاط (والاعتراف بوجوده) هو الفارق بين هذه الوسيلة وبين عدد من التصورات القديمة عن الدور الذى تقوم به نظم التفاعل لدى الأطفال وما يجرى بداخلها · ويغلب أن تكون المشكلات الكثيرة التى يقابلها المديرون الذين حاولوا وفشلوا فى الاستفادة من مبادىء حركة التربية التقدمية نتيجة للاخفاق فى ادراك الفرق بين حرية التجريب فى اطار معيارى دقيق التركيب (مثال ذلك الحرية التى تركز نشاط الطفل فى المشكلات الهامة) ، والحرية الناشئة من عدم وجود قواعد على الاطلاق ·

واذا نظرنا من هذه الزاوية الى أنشطة كثيرة مما يشغل الأطفال ، بمعزل عن عملهم الرسمى فى حجرة الدراسة ، لوجدنا أنها ذات صلة بعملية التطبيع الاجتماعى · ويبدو أنه من الملائم للمديرين والمدرسين ادراك الجانب الذى تقوم به مجموعات الأقران فى نطاق ماتضطلع به المدرسة من مسئولية التطبيع الاجتماعى ، فوق ما تؤديه من غرس المعلومات الحقيقية والمهارات الفعلية ، وبخاصة ادراك ما تتميز به الأنشطة التى تقوم بها · ولما كنا نعرف الكثير من القوى المحركة لمختلف وجوه عملية التطبيع الاجتماعى ، فيمكن الحصول على مكاسب هامة بمعالجة المجموعات غير الرسمية فى المدرسة ، وذلك بتشجيع التلاميذ على الاسهام فى أنشطة مخططة لمضاعفة فرصهم فى احراز مهارات تفاعلية متبادلة ·

ولأهمية آراء أ · مور فى طبيعة التطبيع الاجتماعى ومفاهيمه بالنسبة للتطبيق التربوى ، فانا سنعود الى فحص طريقته فى اطار مناقشتنا لدور المدرسة فى التمهيد الى التجديد فى المجتمع ،

ومع ذلك ، يمكن التكهن هنا بالبحث الذى سنعالجه فى الفصل التالى ، بملاحظة أن ما يقترحه مور من أنواع القوى الدافعة التى تقوم بدور هام فى تيسير الحصول على مهارات اجتماعية ، يمكن تطبيقه على التعليم الأقرب الى الادراك المنطقى والمهارات العقلية مع نتائج ممتعة ومثيرة : كان مور يجرب من بين أشياء أخرى أساليب تعليم الأطفال القراءة ، على أساس من انطباعاته عن أهمية الأنشطة ذات الهدف الذاتى فى عملية التعلم ، ويظهر أن كشوفه فى هذه المرحلة تستحق التفكير الجاد من جانب المربين الذين يتعين عليهم تحت الضغط المتزايد ارضاء كل من المجموعات التى تريد من المدرسة الاضطلاع بمسئولية أكبر لتخريج مواطنين على جانب كبير من التوافق ، وأولئك الذين يشددون الضغط للارتفاع بمستوى تدريس الموضوعات التقليدية ٠

وهناك مفهوم اضافى واضح لأثر التفاعل غير الرسمى فى المدرسة على تهيئة الطلبة اجتماعيا ، وهو يتعلق بمشكلة التكامل العنصرى ٠ اذ أن معظم زعماء حركة الحقوق المدنية يدركون أن عملية التربية تنطوى على أكثر من الحصول على مهارات بسيطة ، ولهذا السبب لم يتفقوا على الاصلاحات التربوية التى لاتغير من التركيب الاجتماعى الأساسى للنظام المدرسى ٠ وبخاصة فى المناطق التى أوجدت فيها التجمعات من المجموعات غير البيضاء تفرقة عنصرية فعلية بالمدارس ٠ وهم يدركون أنه ما لم يكن لدى الزنوج وأعضاء مجموعات الأقلية الأخرى فرصة التفاعل المتبادل غير الرسمى على الأساس اليومى ، مع أطفال ينتمون الى عائلات من الطبقة الوسطى والوسطى الراقية ، فلن يجد الطفل الزنجى سوى فرصة ضئيلة لاكتساب المهارات الاجتماعية وقيم الطبقة الوسطى التى تمكنه من الانتقال الى هذه المجموعات حين يكبر ، حتى لو افترضنا أن العقبات الاستبدادية الموضوعة فى طريق مشاركة الزنوج قد أزيلت ٠ وتظل حدود مسئولية المدرسة فى هذه المنطقة محددة بوضوح ، ومع ذلك يمكننا أن نتوقع ضغوطا متزايدة من مجموعة الأقلية ، على مجالس ادارات المدارس والمديرين للاستغناء عن مدرسة الحى

التقليدية حيثما أوجد التركيز الشديد من الأفراد ذوى الدخل المنخفض وأعضاء مجموعة الأقلية ثقافة فرعية فريدة دائمة من خلال التفاعل المتبادل بمدارس الحى ٠

توفير دور القدوة :

ان الوسيلة الكبرى الثالثة التى تنتهجها المدرسة فى تهيئة الأعضاء الجدد اجتماعيا تتم من خلال اتصال هيئة المدرسة ـ وبخاصة من المدرسين ،والموجهين ، واحيانا من الرؤساء وغيرهم ممن يقومون بدور القدوة أو النماذج للتلاميذ بنفس الطريقة التى يؤدى بها الآباء دورهم ، كنماذج يحاكيها أطفالهم ٠ والطريقة التى يتوحد بها الطفل (أو الكبار) مع « أشخاص آخرين » من ذوى الأهمية فى « حيز حياته » عن وعى أو غير وعى ، تتراوح بين طريقة الكلام والملبس ، وبين تكوين قيم جوهرية ومعتقدات ٠ ولما كان معظم السلوك وكثير من التعلم يجرى فى مجموعات ، فلا عجب أن تتشكل نسبة كبيرة من مواقف الفرد ومعتقداته وطرقه المألوفة فى عمل الأشياء ، بواسطة عدد قليل نسبيا من الآخرين ذوى الأهمية الذين يكفلون لكل فرد الاطار الذى يرى العالم من خلاله ٠ وبسبب علاقتهم الخاصة بالفرد ، فان كل شخص آخر من ذوى الشأن يلعب دورا هاما فى تحديد (وفرض) عادات مألوفة فى الاستجابة الى البيئة الاجتماعية ، وفى ترسيخ معايير يقدر الفرد على أساسها سلوك الذين لابد من التعامل معهم ٠

يمكن أن توصف كافة العمليات المتصلة بنمو الشخصية والتكيف الاجتماعى ، من عدة وجوه ، بأنها مجموعة دائمة التغير من الآخرين ذوى الأهمية أو من الأشخاص المرجعيين الذين يستخدمون فى توجيه الفرد فيما يتعلق بنظامه الاجتماعى٠ومع نمو الطفل يلاحظ نضجه من خلال افتتانه بأشخاص جدد من المتصلين به ، وهجره الأشخاص الموجودين ، وان كان هناك أشخاص ـ كالوالدين والاخوة الذين يكبرونه والأصدقاء

الحميمين ـ يغلب أن يظلوا مرجعيين طوال حياة الفرد • وتستمر عملية التطبيع الاجتماعى الى ما بعد فترة الدراسة الرسمية ، وتعتمد تهيئة البالغ اجتماعيا فى جزء كبير منها على أشخاص من المرجعين أيضا أثناء انتقال الفرد الى مجموعات أخرى جديدة •

ونظرا لعلاقة المدرس الشرعية المحددة تحديدا منطقيا بتلاميذه، فانه قلما يستطيع أن يتحاشى أن يصير مرجعيا لهم،ولولفترة مؤقتة على الأقل ، ونعنى بقولنا أن العلاقة بين المدرس والتلميذ مؤقتة ، أن تأثير أى مدرس بمفرده ، يغلب أن يكون أقل أهمية على المدى الطويل من تأثير الأشخاص الذين تربطهم بالطفل علاقة مستمرة ، مثل الوالدين والاخوة والأخوات ، ولكن لهذه القاعدة استثناءات كثيرة واضحة كالحالات التى يدمغ فيها المدرس تلاميذه بانطباعات باقية مدى العمر ، ويحاول أن يرسخ فيهم معايير تظل بعد انقضاء العلاقة بين المدرس والتلميذ بمدة طويلة •

ولطبيعة العلاقة بين المدرس والتلميذ ارتباط وثيق بعمومية عملية التأثير ، فالسمات التى تميز شخصية المدرس ، وجذوره الاجتماعية ، وكذلك المطالب والمصالح ، وكفاءات الطلبة تقرر الى حد بعيد درجة ميل الطالب الى اتخاذ مدرسه نموذجا له ، وطبيعة تأثير المدرس على وجه التحديد ••• الى هنا لم يستتع علماء الاجتماع معرفة شىء كثير عن القوى المحركة لعملية هذا التوحد ، سوى أن بعض العوامل الهامة فى المعادلة ، وهى اهتمام المدرس بتلميذه ، ومدى قدرته على التعاطف مع حاجات الطالب ، وصفات القيادة العامة بما فيها نشاطه فى استغلال الفرص الذى يمنحه اياه مركز لينال الاحترام والطاعة على السواء •• ولما كنا نكافح لمضاعفة فهمنا لعملية التعليم والتعلم ، فيجب بذل عناية منظمة على نطاق أكبر • للمتغيرات التى تؤثر فى نوع العلاقة بين المدرس وتلميذه •

ولما كان معظم الآباء يدركون الأثر القوى للمدرسين على أطفالهم ، فان جانبا كبيرا من مصلحة الجماعة يركز عادة على عملية اختيار المدرس ، وعلى نوع الأشخاص الذين يتطوعون للتعليم بالمدارس ؛ وفى الوقت الذى يجب أن نتوقع فيه اهتمام الوالدين بالأشخاص الذين سيتخذهم أبناؤهم قدوة يحتذونها ، ولو لوقت قصير ـ نجد أن اهتمامهم كثيرا ما يخلق نزاعا بين المعايير الموضوعية للكفاءة فى أداء وظيفة التعليم (كما تحددها مواصفات الوظيفة ومتطلباتها) وآراء الآباء فى النتائج الضارة المحتملة من السماح لشخص ذى معتقدات أو ميول غير مستحبة، بشغل وظيفة لها مثل هذا التأثير ، بصرف النظر عن مؤهلاته الجامعية ٠

ومن ثمة ففى حين أن دور المدرس قد يكون نوعى المحتوى من الناحية الرسمية ، كثيرا ما يمتد تأثير المدرس على التلميذ الى ماوراء هذا المحتوى النوعى ٠ وادراك هذه الحقيقة أوجد فى كثير من الظروف خلافات حادة بين الوالدين والمديرين والمدرسين حول سياسة الاختبار والترقية ٠

وتمارس مجموعات الطبقة الوسطى نفوذا مسيطرا على قسط كبير من تشكيل السياسة التربوية فى هذه البلاد ، ويتجلى اهتمام الوالدين بتأثير المدرس على أطفالهم فى أن معظم المدارس العامة (والمديرين أيضا) ينتسبون الى الطبقة الوسطى أو الوسطى الراقية ويترتب على ذلك وجود نزعة قوية الى نقل التوجيهات والمعتقدات المستحبة لدى الطبقة الوسطى الى تلاميذهم ٠ ولا شك أن هذا ينطوى على تأثير من شأنه تعزيز استقرار النظام الاجتماعى ككل ، ولكنه يخلق ، كما اقترحنا آنفا ، مشكلات للأطفال الذين لابد لهم أن يعيشوا فى مجموعات تتميز بمعايير وقيم تختلف عن تلك التى يأخذ بها مدرسوهم الذين ينتسبون الى الطبقة الوسطى ٠ وربما تلجىء الطفل الى الاختيار بين تطابقه اما مع والديه أو مع مدرسيه ٠ وهو موقف يعمل ضد العلاقة التربوية بين المدرس والوالدين (بصرف النظر عن القرار الذى يتخذه) ومع ذلك ففى نطاق

القيم المتأصلة فىّ المجتمع الجديد للمراهق ، ينفسح المجال للصراع بين المدرسين والتلاميذ كمجموعة · وربما ينعكس هذا الصراع كما أوضح « كولمان » على عملية التربية ، أو يحتمل تحول التلاميذ عن مجموعة الأقران اذا استغرق بعضهم فى التعليم · ونظرا للصلة الخاصة لهذه المسائل بالبحث فى اثر التغير على النظام التعليمى ، فانا سنعود الى بحثها فى الجزء الثانى من هذا الفصل ·

التطبيع الاجتماعى والجزاء المدرسى :

وأخيرا ، فان المدرسة تستفيد من أنواع العقوبات والمكافآت لتعزيز السلوك المرغوب فيه من جانب التلاميذ فى محيط الأنشطة المدرسية ، ومن خلال هذه العملية يؤدى هذا الى تهيئة التلاميذ اجتماعيا الى حد بعيد ، وذلك بتبصيرهم ، وربما لأول مرة بالنظام القائم لضبط سلوك الفرد فى مؤسسة رسمية· ومن بين الجزاءات الايجابية المختلفة ، أو المكافآت التى تستخدمها المدرسة لاغراء التلاميذ بالعمل وفقا لكل من القوانين والتنظيمات المدرسية الرسمية وغير الرسمية الجوائز المدرسية ، مثل عضوية الشرف فى جمعية ، وشارات التقدير ، وطائفة من الامتيازات الخاصة تتراوح بين الاذن بالاشتراك فى الأنشطة المرغوب فيها خارج المنهج ، والتحرر من بعض القواعد التى خصصت لها هذه الامتيازات لتكون ضمانا للالتزام بها · أما فى الجانب السلبى ، فيمكن للمدرسين احتجاز التلاميذ فى آخر اليوم المدرسى عقابا على سوء سلوكهم (ان تزايد عدد التلاميذ الذين يذهبون الى المدرسة بالأتوبيس خلق بعض المشكلات فى هذه الناحية . ولكن كثيرا من المدارس حلت هذه المشكلات بتخصيص يوم أو اثنين فىّ الأسبوع يتاح فيهما نقل الأطفال المحتجزين بواسطة أتوبيس خاص يؤخر لهذا الغرض) ويمكن الغاء الامتيازات واستدعاء الوالدين ، والحرمان المؤقت ، أو استخدام السهم الأخير وهو التهديد بالطرد من المدرسة ·

ان معظم الأساليب التى تحاول بها المدرسة فرض قواعدها والمحافظة على النظام بين التلاميذ ، مطابقة لما يماثلها من الأساليب فى كثير من المجموعات غير الرسمية ؛ وان كان يسمح ؛ بصورة رمزية ؛ بقدر من التفاوت بالنسبة للمدرسة أكبر كثيرا مما يسمح به غالبا فى حالة المجموعات الأخرى التى ينتسب اليها الفرد كعضو راشد فى المجتمع · وللمدرسة وظيفة هامة فى معاونة الأطفال على التكيف بقيود القواعد الرسمية والتنظيمات المتعلقة بسلوكهم ؛ بينما تحتفظ فى نفس الوقت ببعض سمات مجموعة الأسرة التى يسمح فيها عادة بانحراف جسيم (يجب ألا يستنتج من هذا عدم وجود وسائل للاشراف على سلوك العضو فى الأسرة) ·

كثيرا ماتكون مشكلات النظام والاشراف على سلوك التلاميذ مجالات كبرى لاهتمام رجال الادارة والمدرس ، كنتيجة لطبيعة المؤسسات التربوية وعلاقتها بالمجتمع الذى تخدمه · أما من وجهة النظر السيكولوجية ؛ فيعد الأساس الذى يقبل بمقتضاه عضو جديد ، أو يسمح له بالانتساب ؛ من أهم مميزات أية مجموعة اجتماعية · ويمكن التكهن بتنبؤات مختلفة كل الاختلاف عن عمل جماعة يدفع أعضاؤها مثلا رسما للالتحاق بها (مثل ناد أو مستشفى أو مدرسة خاصة أو كلية) ، على عكس المؤسسة التى تدفع لأعضائها أجرا نظير اسهامهم فى أنشطتها (شركة أو هيئة حكومية) · والمدارس العامة (مع عدد قليل من المؤسسات الأخرى ، من بينها مؤسسات العقاب ومستشفيات الأمراض العقلية) هى الوحيدة التى لا يدفع لها عدد كبير من أعضائها (التلاميذ) ولا يأخذون منها شيئا فى مقابل اسهامهم معها (باستثناء الآباء من دافعى الضرائب بصورة غير مباشرة) ، هذا بالاضافة الى أنها لاتملك خيارا اذا كانوا يسهمون فى العمل أو لا يسهمون ويترتب على ذلك ضعف واضح فى روادع المؤسسة ، وبالتالى ضعف فى التكوين المعيارى للمجموعة ككل · والتهديد بالطرد مثلا ـ وهو أقصى العقوبات التى تستطيع جماعة أن تطبقها ـ يكون فى الغالب أقل فعالية بكثير اذا كانت المدرسة خاضعة للاهالى · هذا

بالاضافة الى أن المدرسة لاتستطيع استخدام هذه العقوبة الا فى الحالات القصوى نظرا لمسئوليتها أمام المجتمع ٠

وتختلف المدارس بطبيعة الحال اختلافا كبيرا فى مدى قدرتها على تنظيم تلاميذها تنظيما فعالا ٠ ويستطيع بعض المدرسين فى المدرسة فرض نظام أكثر فعالية من البعض الآخر ، ومع ذلك لابد من التمييز بين التزام التلميذ بالقواعد نتيجة المعايير النمطية والروادع الرسمية ذات القوة الكافية التى تضمن توافق كافة أعضاء المجموعة ، وبين التزامه نتيجة النظام القائم على الصفات الشخصية القيادية للمدرسين والمديرين (الروادع الفردية) ٠ وهناك فرق بين الطاعة القائمة على الرغبة فى ارضاء مدرس معين (أو الخوف من غضبه) وبين طاعة سببها أن واحدا يريد السماح له بمواصلة اشتراكه فى أنشطة المجموعة ، وربما لكى يمنح نصيبا أوفر فى تلك الأنشطة ، ويساعدنا بعض هذا التمييز على توضيح الفرق بين المواقف التى يتخذها طالب فى عامه الأول بالكلية ازاء التعليم ، وبين مواقف هذا الطالب نفسه قبل ذلك بعام وهو بالمدرسة الثانوية (هناك بعض عوامل أخرى مثل النضج يمكن أيضا تمييزها فى هذا التحول) ٠

ربما يتوافر نصيب من الايضاح للمواقف المختلفة التى يتخذها أعضاء مجموعات الفصل المختلفة ازاء التعليم ، والدرجات المتباينة التى يخلق منها أطفال هذه المجموعات مشكلات للمدرسين والمديرين ، تتصل بالنظام والى الحد الذى يدرك فيه آباء الأطفال من الطبقتين ، الوسطى والراقية ، زيادة أعبائهم فى عمليات التعليم المدرسى ، سواء باسهامهم المالى واسهامهم فى تخطيط البرامج المدرسية وتنفيذها ، فان ذلك يؤدى غالبا الى زيادة الاهتمام والمشاركة من جانب أطفالهم ٠ وتوحى هذه الاقتراحات بوجود طريق واحد لرفع مستوى الدافعية عند التلاميذ من حصيلة عملية التربية ، وبالرغم من أن هذا صعب التنفيذ فى كل الظروف ، فان أعظم جهودنا فى هذه الناحية ، يجب أن يتجه اتجاها خاصا الى تلك المجموعات التى لم تتح لها حتى الآن فرصة سانحة للاسهام فى التربية على أى مستوى من المستويات ٠

التغير الاجتماعى وعملية التطبيع الاجتماعى ـ المعايير والقيم :

ان واجب المدرسة فى معاونة أعضاء المجتمع الجدد ، على التكيف الاجتماعى ، يكون بسيطا نسبيا فى مجتمع يتسم بالتغير الضئيل ، أو بعدم وجود تغير ، ويغلب على الظن أن هناك خلافا يسيرا حول محتوى المعايير والقيم الاجتماعية ، أو حول نظام المجتمع القائم (أو كيف ينبغى أن ينظم) بما فى ذلك طبيعة أنظمته السياسية وفعاليتها ، والنتيجة أنه ينبغى للمربين أن يشغلوا أنفسهم باستكشاف خير وسيلة لتثقيف تلاميذهم لكى يضمنوا الى أقصى حد مطابقتهم لأنماط السلوك القائمة المسلم بها ٠

ويصبح التطبيع الاجتماعى من ناحية أخرى متزايد التعقيد الى مالانهاية فى مجتمع متغير ٠ وليست المعايير والقيم الاجتماعية وحدها هى التى يكثر حولها الجدل بين أعضاء المجتمع من الكبار ، بل انه حتى فى حالة الوصول الى اتفاق فمن المحتمل دائما أن يكون الجيل الأخير من أطفال المدرسة قد وصل بمضى الزمن الى مرحلة النضج ، ومن ثم ستضطرهم تغيرات المجتمع التكنلوجية والاجتماعية الى تنقيح العادات الاجتماعية أو العمليات السياسية والايديولوجية ٠

ضرورة المرونة فى عملية التطبيع الاجتماعى :

تحتاج تهيئة الأعضاء الجدد فى مجتمع متغير الى درجة كبيرة جدا من المرونة ، من جانب الهيئة المسئولة عن التطبيع الاجتماعى حتى يوضع فى الاعتبار التناقضات الجارية فى النسيج المعيارى للمجتمع ، واتاحة التغيرات المستقبلة فيما يعتبر الآن من جانب المواطنين ، ومن المؤكد أن الاسراع بدرجة أكثر مما ينبغى يعزز فى نفس الوقت الميول القائمة نحو التغير المعيارى ، مما قد يؤدى بمضى الزمن الى التفكك الاجتماعى ٠ ويجب على المدرسة ، فى ظل ظروف التغير الاجتماعى

والتكنولوجى السريع ، أن تحقق الموازنة الدقيقة بين غرس مجموعة جامدة من المعايير الاجتماعية ، وبين القيم التى قد تصبح متعارضة مع نماذج السلوك المتغير من ناحية ، وعاجزة عن امداد الأطفال بأى مجموعة ذات معنى من المقاييس المعيارية التى تمكنهم من أداء عملهم كأعضاء فى مجتمع على قدر كاف من التوافق ، من ناحية أخرى ٠

وواضح أن هناك أخطارا حقيقية تهدد المجتمع على جانبى هذه النقطة من الميزان ، فالبناء المعيارى الجامد ، أى الذى تعززه ممارسات جامدة للتطبيع الاجتماعى من جانب الأسرة والمدرسة يمكن أن تكون نتيجته ، اما خنق التجديد ، واما أن يحدث التغير بالفعل (وربما لمؤثرات خارجية) فيقع على عاتق المجتمع عبء ثقيل بتورط الأفراد فى مواقف متعارضة ٠ ويمكن أن يوصف هذا بتعبير مستمد من علم الأجناس البشرية ، بأنه مشكلة « تخلف ثقافى » (حيث يتغير جزء من الثقافة ـ التكنولوجيا مثلا بسرعة أكبر من جزء آخر) ويمكن مشاهدة أمثلة من التخلف الثقافى فى جماعات بالولايات المتحدة وفى مجتمعات أخرى فى جميع أنحاء العالم ، حيث وضعت التغيرات التى أدخلها الاستعمار عبئا ثقيلا على كاهل المعايير والقيم التقليدية ؛ فمقاومة جماعات الجنوب للضغوط التى حدثت نتيجة لانتهاء التفرقة العنصرية ، تعد دليلا قويا على الصراع الذى يتأتى من جانب الفرد والمجتمع عندما تتعرض المعايير الجامدة للتغير ٠

وحيثما يدخل التغيير على مواقع تتميز بمعايير جامدة نسبيا ، وممارسات غير مرنة للتطبيع الاجتماعى ، فقد يحدث انهيار حقيقى فى التكامل المعيارى للمجتمع مالم تكن هناك وسيلة لتخفيف التعارض بين البناء المعيارى القديم ومتطلبات التغيير ٠

ويبدو أن البديل للتعديل التدريجى فى المعايير والقيم الاجتماعية هو الانحلال الكلى للمعايير القائمة التى نشأت من

حالة مضطربة وشاذة (بدون معايير) فيها يعزز عدم التكامل المعيارى نفسه ، بل ربما يؤدى الى تغيير أكبر (ظاهرة الثورة ، والثورة المضادة) ؛ ومن التناقض الظاهر فى وجهة النظر هذه ، مايبدو من أن المجتمع الذى يكفل أكبر قدر من الكفاية للتطبيع الاجتماعى لأعضائه (حين تحدد تحديدا ضيقا على أساس غرس المعايير القائمة) قد لايستطيع على المدى الطويل أن يتكيف بسهولة للتغير الاجتماعى والتكنولوجى (ما لم تبذل عناية خاصة لانشاء معايير نوعية تتعلق بعملية التكيف وتغيير ذاته) ٠

ويمكن أن توضع فى مثل هذه الفئة أكثر المجتمعات البدائية استقرارا ، ولدينا الدليل من الفوضى التى كثيرا ما تنجم عن ادخال التكنولوجيا والعادات الحديثة على مثل هذه الثقافة ٠

ويمكننا التكهن ، على أساس ما نعرف عن معدل التغير الاجتماعى بالولايات المتحدة أن المدارس (وكذلك العائلات) ستحاول الموازنة بين الممارسات الضرورية للتطبيع الاجتماعى من ناحية ، والتخلى عن مسئولياتها فى نقل المعايير والقيم الاجتماعية من ناحية أخرى ، وذلك بنقل بؤرة اهتمامها الخاص الى العام ، من الميل الى معايير خاصة الى تعليم قيم ومبادىء أساسية ٠٠ فمثلا ، بدلا من محاولة فرض التحريمات المعيارية الجارية الخاصة بالعلاقات المسلم بها بين الأولاد والفتيات فرضا متزمتا ، فأغلب الظن أن تركز المؤسسات التربوية اهتمامها فى مساعدة الشباب على فهم وتقدير بعض القيم الاجتماعية الأساسية التى تقوم عليها المعايير الجنسية الخاصة ٠

وبالتحرك فى هذا الاتجاه ٠٠ يغلب أن يعترف المربون وكذلك الآباء بوجود ضغوط قوية من أجل التغيير ، وهذا يجيز لهم التأثير فى معايير خاصة ؛ ولكن فى اطار نظام عام للقيم ، أكثر استقرارا ؛ وعلى الوالدين والمربين الاختيار بين قبول حتمية بعض التغير المعيارى وبين عجز المدرسة الكامل عن التأثير فى نتيجة العملية التربوية ٠

وفى المواقف التى تحاول وسيلة التطبيع الاجتماعى (سواء كان الوالد أو المدرس) اغراء الطفل باطاعة مقاييس معيارية غير ملائمة ؛ فان سلطة المدرس أو الوالد (وبالتالى تأثيره كوسيلة للتطبيع الاجتماعى) تكون مهددة وخاصة عندما يدرك الطفل أن مطالب الكبار مجافية للعقل · وعندما يكون للمنطق أهميته يكون لما يقوم به الكبار من دور النماذج الهامة بالنسبة للأعضاء الجدد فى المجتمع علاقة وثيقة متزايدة لمنطقية وثبات المطالب الخاصة التى يطلبونها من الأطفال ·

تأثير نسبية الثقافة :

يبدو أن ادخال قدر معين من المرونة فى عملية التطبيع الاجتماعى ، ثمرة من ثمار المجتمع السريع التغير ، اذا كان معدل التجديد والتقدم لا يعتريه نقص · ومع ذلك أوضحنا أن أضعاف بناء المجتمع المعيارى ، سواء كان عن قصد أو عن غير قصد ، يعد تهديدا واضحا لاستقرار النظام الاجتماعى استقرارا طويل الأمد ، ويغلب أن ينشىء مشكلات هامة على المدى القصير · ويكمن الخطر الأكبر فى أن احتمال تخلخل القيود التى تفرض بها المعايير النوعية قد يؤدى الى تغيرات فى مواقف أعضاء المجتمع ازاء شرعية المعايير الاجتماعية بوجه عام ، وبالتالى الى زيادة حدوث السلوك المنحرف على مختلف أنواعه ·

ويتوافر الدليل على وجود ميول هذا الاتجاه فى مجتمعنا ، على شكل احصاءات تبين زيادة معدلات الجريمة ، وكذلك فى الأمثلة غير الرسمية مثل تقارير الوالدين والمربين فيما يتعلق بتغيير أنماط السلوك الجنسى عند المراهقين ، وكلها تشير الى ميل أبعد مدى نحو التحرر من المقاييس المعيارية التقليدية ، ولاشك أن عملية التغير الثقافى وما يتصل بها من اضعاف المعايير الاجتماعية قد تأثرت تأثرا قويا بالتقدم الهائل فى وسائل الاتصال بين مختلف الشعوب والمجتمعات فى شتى أنحاء العالم · وترتب على هذا أن المعايير الاجتماعية تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع لآخر ، وأن كثيرا من المعتقدات

والممارسات التى ظلت طويلا موضع تبجيل فى بلادنا ، أصبحت استثناء ، وليست هى القاعدة بالضرورة فى أماكن أخرى · وفى حين أن معظم أعضاء المجتمع لم يذهبوا الى الحد الذى ينتهون فيه الى امكان تبرير أية ممارسة على أساس أنها مقبولة فى مجتمع ما (يمكن تفسير نسبية الثقافة بصورة أكمل على أنها تشير الى حقيقة أن أى جانب من سلوك المجتمعات الأخرى لا يمكن فهمه الا فى نطاق ثقافتهم ككل) · ومع ذلك فمن الواضح الى حد ما أن تحطيم فقاعة عزلتنا أدى ماديا الى اتجاه أعضاء المجتمع الى أخذ المعايير الاجتماعية التقليدية ماخذ أقل جدية ·

ان معرفة طرق أخرى لعمل الأشياء ، معرفة جديرة بالاهتمام فى ذاتها من حيث أنها تجعل فى مقدور أعضاء المجتمع ، أن يعاملوا المجتمع الذى يعيشون فيه معاملة موضوعية ، ومن الأهمية بمكان ؛ من ناحية أخرى ؛ ألا تقودنا القدرة على فحص عاداتنا الخاصة « فى ضوء النهار البارد » الى نبذ شرعية معاييرنا الاجتماعية عامة ؛ أو غض النظر عن أهمية التكامل المعيارى للمجتمع بنوع خاص ·

بدائل تربوية :

تثير النقاط السابقة ؛ من وجهة نظر التطبيق التربوى أسئلة هامة تتعلق بما تستطيع المدرسة أن تفعله لتهدئة الصراع الواضح بين نسبية المعايير الاجتماعية والحاجة الى قدر من الضبط الاجتماعى ، وقد تكون احدى الطرق تطوير مقرر من المواد لطلبة المدارس الثانوية يمكنهم من الوصول الى تقدير الخصائص الهامة للنظم الاجتماعية فى محيط ثقافى متعارض مع اهتمام خاص بمجتمعنا · ومع ذلك فان تزويدهم بمواد كهذه له أهمية خاصة فى توكيد العلاقات المتبادلة بين المعايير الاجتماعية النوعية ، والدور البارز لنظام الضبط الاجتماعى المشروع فى ضمان استقرار أية مجموعة واستمرارها ، هذا بالاضافة الى أن علاقة الاعتماد المتبادلة بين الفرد وجماعته ،

يجب أن تكون ذات اعتبار حتى يستطيع التلميذ تقييم سلوكه الخاص على أساس تأثيره فى المجموعات التى ينتسب اليها ، وكذلك على المجتمع الكبير · وزيادة المعرفة من جانب الأفراد بخصائص النظم الاجتماعية والجماعات مقرونة بقدر أوفر من التوكيد على القيم الهامة فى مجتمعنا قد تغطى الفجوة بين التغير التكنولوجى والجمود المعيارى الذى يهدد استمرار تطور المجتمع ·

التكنولوجيا والتغير المعيارى :

من الملاحظ أن كل جوانب الثقافة لا تتغير بنفس السرعة أو بنفس التواتر وأن جانب الصعوبة فى التكيف بالتجديد التكنولوجى أو النمو السكانى أو هبوطه ، أو صور التغير الأخرى ،هو هذه القابلية الحساسة للتغير فى مختلف جوانب الثقافة الى حد التبديل · واذن فهناك سؤال مشوق وهام عن المجتمع الذى يجتاز تغيرا فى جوانب الثقافة التى يغلب عليها التأثر أولا ، ثم مواضع التوتر بين القديم والحديث ، التى يمكن تمييزها · وواضح أن الاجابة على سؤال كهذا لها تأثير مباشر على طبيعة المشكلات التى تواجهها المدرسة غالبا فى أداء مهمتها فى الضبط الاجتماعى من خلال دورها فى عملية التوجيه الاجتماعى ·

وهناك مصدر هام للتغير الثقافى فى مجتمعنا ، وهو كما أشرنا ـ السرعة التى لا مثيل لها من قبل فى التجديد التكنولوجى · ويمكننا التكهن بأن كثيرا من التغيرات البالغة الوضوح فى البناء المعيارى للمجتمع ستجرى فى تلك الجوانب الثقافية الوثيقة الصلة بالتكنولوجيا ، وعلى وجه التحديد فى تلك الجوانب التكنولوجية التى تمر بتغير سريع · ولو أخذنا بعين الاعتبار اختراعين نوعيين كان لهما تأثير عميق فى المجتمع ، فلابد للمدرسة من بحث التغيرات المثيرة فى المعايير الاجتماعية التى نتجت جزئيا على الأقل باختراع التلفزيون والسيارة ·

كان لتقدم التلفزيون ابان السنوات الخمسين الماضية تأثير ملحوظ على أنماط السلوك لدى جزء كبير من سكان أمريكا وبخاصة على الشباب ، اذ لم يقتصر استخدامه على وقت الفراغ من جانب المراهقين والأطفال الذين تأثروا به أيما تأثر ، ومن ثمة تغيرت عملية التربية تغيرا مباشرا من خلال تأثيره على عادات الدراسة ، وبطريق غير مباشر من خلال التغيرات التى لحقت بالأوضاع ازاء الأنشطة الثقافية ، بل وكان للتلفزيون تأثير أيضا (أقوى كثيرا من تأثير الراديو) فى توسيع « حيز الحياة » لدى أعضاء المجتمع الجدد ، اذ جعل فى امكانهم الاشتراك بالوساطة فى أنشطة مجموعات كثيرة مختلفة خارج بيئتهم الخاصة ، فكانت النتيجة أن اتسع بصورة كبيرة نطاق الشخصيات المرجعية المتاحة التى يمكن للشباب تقليدها ويجب أن تواجه المدرسة الآن عند محاولاتها نقل المعايير الاجتماعية · ما يحدث من تنافس لا مع أسرة الطفل فحسب ، بل ومع حشد مؤثرات التطبيع الاجتماعى الزائدة التى يمكن أن تطابق أو لا تطابق القيم المحلية · ويتضح الى حد ما أنه كلما كبر عدد المؤثرات التى تشترك فى عملية التطبيع الاجتماعى كلما ازداد الاحتمال فى مواجهة ذلك الصراع الذى ينشب بين المعايير والقيم · وللتلفزيون تأثير تعزيزى أيضا لوعى الأطفال ، وبخاصة عند المراهقين الى درجة نشوب خلاف هائل بين الكبار يكاد أن يكون محتوما حول المحللات والمحرمات المعيارية فى المجتمع (ومن ثمة يتضاعف الشعور بالبلبلة ازاء شرعية المعايير) · وأخيرا ، ضاعف انتشار وسائل الاعلام الجماهيرية ومن بينها التلفزيون من قابلية المدرس للحرج (بصرف النظر عن الوالدين) بوصفه متخصصا فى مختلف الموضوعات ، وهذا ينقص من سلطته ونفوذه القوى بوصفه وسيلة للتطبيع الاجتماعى ·

وكان لتطور السيارة وانتشار استخدامها تأثير هام بصورة أخرى على أنماط السلوك والمعايير فى مجتمعنا · وبخاصة فيما يتعلق بسهولة نمو ثقافة منفصلة للمراهق ، اذ منحت السيارة المراهقين درجة من الحرية ، وقابلية للحركة ربما تكون فريدة

من نوعها فى تاريخ العالم ، وأصبح من الممكن افلات الشباب من رقابة آبائهم افلاتا يكاد يكون تاما • بل ان السيارة منحت المراهق درجة من السرية لم تكن متاحة له من قبل ، على الأقل فى المجتمعات المعقدة أو الصناعية ، أو فى المرحلة السابقة على التصنيع التى تتميز بكثافة سكانية شديدة التركيز • ولقد ناقش الآباء والمربون تأثير السيارة على العادات الجنسية لدى الشباب ، على الرغم من أن هذا المجال يصعب فيه الحصول على نتائج قائمة على معلومات صحيحة ، ومع ذلك يقل الشك فى أن المعايير المتعلقة بالممارسات الجنسية فى مجتمعنا آخذة فى التغير ، وليس مما يجافى الواقع أن نعزو جزءا من الدافع الكامن وراء هذه التغيرات الى التطورات التكنولوجية مثل السيارة التى هيأت فرصا أكبر لممارسة الجنس من جانب الشباب •

تطور الثقافات الفرعية عند المراهقين :

تقترن حرية المراهق النسبية باستمرار الاعتماد على الكبار نفسيا واجتماعيا ، بصرف النظر عن اعتماده عليهم جسمانيا وقد أدى هذا (وذلك باطالة العملية التربوية) ، الى زيادة تطور الثقافة الفرعية للمراهق ، التى يقوم معظمها على نبذ عالم الكبار ومعاييره المقيدة ، وقيمه ومسئولياته ، وذلك أدى أيضا فى نفس الوقت الى تطلعات للحصول على وضع اجتماعى مساو للكبار ؛ فالمدرسة الثانوية ، بل والكلية فى محاولتها أداء مهمتها فى اعداد الشباب للقيام بوظائفهم كأعضاء مسئولين فى المجتمع، كثيرا ما توجدان فى مركز عسير حين تفرضان على المراهقين مستويات سلوك الكبار بينما ترفضان مطالبهم فى المساواة فى المنزلة الاجتماعية •

وعندما تكون مساعدة الأسرة فى الأنشطة المدرسية ضعيفة ، وتكون الصلة ضئيلة بين الشىء الذى يعلم وحاجات التلاميذ الوظيفية الحقيقية ، وبخاصة اذا نظر التلاميذ الى المدرسة الثانوية على أنها نهاية الدراسة الرسمية ، فان الصراع بين معايير المراهق وأهداف المدرسة قد ينتهى باتلاف العملية

التربوية ، تاركا المدرسة لأداء عملها الأساسى كمنظمة حارسة ؛ ولقد أشار عدد من السيكولوجيين الى أنه حين يحدث هذا ، فان أولئك المسئولين عن حفظ النظام بالمنظمة سواء كانت مدرسة أو مستشفى للأمراض العقلية أو سجنا ، كثيرا ما يلجأون الى تقوية الثقافة الفرعية لمجموعة النزيل أو العميل فى مقابل الالتزام بالحد الأدنى من مجموعة القواعد والتنظيمات ؛ ومن ثمة ، يسمح المدرس كثيرا فى مثل هذه المدارس ، وربما يشجع على تكوين ثقافة مراهقة ، بل ثقافة أساسها معايير وقيم متعارضة مع أهداف المدرسة ، لكى يسيطر على حجرة الدراسة ٠

وحين تذهب الى الكلية نسبة كبيرة من الطلبة ، ينعكس استقلال الشباب المتزايد على نماذج سلوكهم التى تتعارض كثيرا مع معايير المجتمع الكبير وقيمه ، ومع أهداف المدرسة بصورة أوضح ؛ وظهر من الدراسة التى قام بها « جيمس كولمان » فى بحثه عن مجتمع المراهقين أن نسبا صغيرة فقط من المجموع الكلى للطلبة ذكروا أن الحصول على درجات عالية أو على درجة من الذكاء له أهمية خاصة للدخول فى زمرة التلاميذ المرموقين ٠ وبالرغم من وجود اختلاف هائل بين مدرسة وأخرى فى عينة كولمان ، وبينما كان الحصول على درجات طيبة يؤدى عادة الى بعض المميزات الاجتماعية ، فقد كان واضحا أن التوجيه العام لمجتمع المراهقين كان يهدف الى أنشطة غير مدرسية بالنسبة للأولاد والفتيات على السواء (مثل الألعاب الرياضية) ٠ وليس من المحتمل فى مواقف كهذه ، فيما يبدو ، أن يكون للمدرسين تأثير كبير جدا على التلاميذ بحيث يضعون مستويات أو يقومون بدور الشخصيات البارزة المحبوبة فيما عدا الحالات الفردية ٠ ووجد « كولمان » مثلا حين سأل الطلبة عن قرار اتخذوه بعدم الالتحاق بناد معين ، عما اذا كان رفض مدرسهم أو والديهم أو أصدقائهم هو السبب الأهم فى قرارهم ، أن ٣ فى المائة أجابوا بأن رفض المدرس كان أهم بالنسبة لهم ، فى حين كانت أهمية رفض الوالدين والأصدقاء تمثل الـ ٩٧ فى المائة الباقية مقسمة بينهما مناصفة تقريبا (٦) ٠

ونستطيع أن ننتهى الى القول بأن المدرسة تواجه بعض المشكلات الصعبة فى حفز التلاميذ على الاهتمام بالأنشطة العقلية وفى نقل معايير الكبار وقيمهم المتصارعة مع معايير مجتمع المراهقين وقيمه · ونظرا للاختلافات القائمة بين معتقدات وقيم المدرسين من الطبقة الوسطى ، وبين توجيهات التلاميذ المعيارية الناجمة من ولائهم لثقافة المراهقة الفرعية (التى كثيرا ما ينحرف بها اختلاف الأساس العنصرى أو العرقى انحرافا خاصا) فيغلب ألا يكون للمدرسين فعالية فى انجاز عملهم كوسائل للتطبيع الاجتماعى · وربما يولدون عداء ضد توجيهات المجتمع القيمية السائدة التى يمثلونها ، أثناء محاولتهم التأثير فى طلبتهم ·

ولما كان التكامل المعيارى للمجتمع مهددا فى نفس الوقت بالتغيير ، ولما كان تأثير التوجيه الاجتماعى للأسرة يتهاوى نتيجة للتغير السكانى الديمغرافى والاجتماعى والتكنولوجى ، فان أهمية المدرسة التى تنطوى على المساعدة فى عملية التطبيع الاجتماعى تزداد تعزيزا ، وواضح أن المدرسة ، اذا كان عليها القيام بعمل أفضل فى التطبيع الاجتماعى ، أن تركز الاهتمام على جانب القيم الأساسية مقابل المعايير النوعية ، وأن يكون اشتراك الوالدين فى عملية التربية أمرا ضروريا ، هذا بالاضافة الى ضرورة عمل شىء لزيادة توضيح الأهداف التربوية لأعضاء مجتمع المراهقين ·

انتقال القواعد والتقاليد الرسمية :

يحتاج استمرار مجتمع معقد كمجتمعنا الى أكثر من اتفاق بين أعضائه على مجموعة من المعايير والقيم وطرق التصرف التقليدية · ولما كان مجتمعنا قد نما حجما وثقافة وازداد تعقيدا ، فقد اضطلعت المؤسسات السياسية بعدد متزايد من الأعمال استجابة لتزايد الطلب على الخدمات الحكومية من ناحية ، ونتيجة لما يلازم النزعات التنظيمية من التحول البيرقراطى وزيادة الحجم من ناحية أخرى · على أن التغير الذى طرأ على

أهمية الأنشطة الحكومية فى جميع المستويات المحلية والقومية والدولية خلق مشكلتين اضافيتين لنظامنا التربوى هما موضع اهتمام عظيم من جانب المربين ، ومن جانب المسئولين عن ادارة مؤسساتنا السياسية • أولى المشكلتين كيفية اختيار المدرسة لأفضل الطرق لاعداد أعضاء جدد للمجتمع يقومون بمسئولياتهم الفردية والجماعية كمواطنين حتى يسهموا اسهاما ايجابيا ذكيا لتكوين سياسة عامة • وثانيتهما أن المدرسة يجب أن تعالج مسألة توفير عدد متزايد فى المستقبل من الموظفين الحكوميين من ذوى المهارات العقلية اللازمة لمعالجة المشكلات الصعبة المعقدة حيثما يكون للخطأ فيها (أو للقرار السليم) نتائج بعيدة المدى •

ان أهمية تعليم التاريخ والتربية الوطنية وغيرهما من الموضوعات الأساسية لتقدير تراثنا السياسى ، والتطبيقات الجارية كثيرا ما كانت تهمل فى السنوات الأخيرة • أما المطالبة الصاخبة من جانب الجمهور والمهنيين بمزيد من دروس العلوم الطبيعية والرياضة ، عقب الانجازات التى حققها الاتحاد السوفيتى فى غزو الفضاء ، فقد كانت تهدف الى تحويل انتباه القائمين على ادارة مدارسنا بعيدا عن هذا الجانب من وظائف المدرسة • ومع ذلك فان اهتمام المدرسة بتثقيف الأطفال فيما يتعلق بأعمال الحكومة ، والقيم التى تشكل أساس نظمها هى أبرز مما كانت ، وهى كما عبر عنها « فنسنت أو ستيروم Vincent Ostrom » : ليس فى الامكان التفكير فى حضارة متقدمة بدون نظام تربوى حديث ، ونظام سياسى حديث فى وقت معا • وكتب جفرسون Jefferson مرة « اذا كان هناك شعب يتوقع ــ فى حالة الحضارة ــ أن يكون جاهلا وحرا ، فانه يتوقع ما لم يوجد ولن يوجد أبدا (٧) » وأبعد من هذا ، أن مجرد ازدياد حجم الحكومة ودورها فى المجتمع يزيد أكثر مما ينقص من مسئولية المواطنين فى ممارسة الاشراف عليها » ووفقا لرأى « فيرد • م • نيومان F. M. newmann انه « بازدياد تعقد القضايا العامة وتضخم عدد السكان تضخما يتعذر معه الاشتراك الجماعى فى تشكيل السياسة ، ووجود فترة زمنية

بين الانتخابات العامة تهيىء للزعماء والممثلين فرصة للمناورة ، فان السلطة التى يعطيها المواطن باعطاء صوته ، قد بلغت أبعادا هائلة ٠

ولما كانت الأعمال الحكومية تسعى بقوة الى فرض اشراف أكبر على السلوك الشخصى ، فلذلك يزيد مدى النفوذ الذى يمنحه الفرد عند اختيار الزعماء الذين يوجهون مثل هذا الاشراف ٠ وذلك لأنه بقبول تفويض النفوذ الضخم ، يضخم المرء تأثير عملية القبول نفسها » (٨) ٠

واعتماد الحكومة الديمقراطية على المشاركة الواعية للمواطنين ، وبخاصة فى عالم يعانى من التغيرات الاجتماعية والسياسية التى تنجم عنها كل يوم مشكلات جديدة تطالب ممثلينا فى الحكومة بحلها ، قد عبر عن النجاح والاخفاق الماضيين فى مجتمعنا وفى الخارج على السواء ٠ ومع ذلك ، فليس من الواضح الى أى مدى تسهم المدارس فى الوقت الحاضر فى تدريب مواطنين واعين ٠ فقد تبين من احدى الدراسات مثلا أن اتمام مناهج المدارس الثانوية فى التربية الوطنية أو فى حكومة الولايات المتحدة « لا » تمت بصلة الى الاعتقاد بالحريات التى كفلها الدستور ، وأن فريقا ملحوظا من ذوى الشأن بالمدارس الثانوية لا يوافقون على الحريات التى حددها « قانون الحقوق Bill of rights» وأن أولئك التلاميذ الذين يرفضون فى أغلب الظن الاقتراحات الديمقراطية يميلون يكونوا تسلطيين وفى نفس الوقت يدرجون أنفسهم فى حسن المؤازرين للديمقراطية الأمريكية (٩) ٠

انه لمن الأهمية بمكان أن نوجه الاهتمام بنوع خاص الى خير طريقة تستطيع بها المدرسة أداء وظيفتها فى وجه الضغوط الخارجية والقوية من جانب الايديولوجيات السياسية المتنافسة ، وأمام تيار عنيف بأرض الوطن متشكك فى الحكمة من وراء السماح باستمرار النزعة الحالية نحو حكومة مركزية أضخم وأشد نفوذا ٠ ولابد فى الغالب من الأخذ بالأساليب

الجديدة للتربية الوطنية ، اذا أريد تحقيق أى تقدم حقيقى ٠ ويبدو أن كتاب جيمس كولمان بجامعة جونز هوبكنز فى تطور الألعاب السياسية كأدوات تعليمية ، طريقة يرجى لها النجاح فى مهاجمة المشكلة من وجهتى نظر التربية والسياسة ٠ وقد استخدم كولمان وشركاؤه طريقة جديدة من هذا النوع بمناسبة انتخابات سنة ١٩٦٠ ٠

« أجريت مقابلة مع عينة من الناخبين ليقرروا اتجاهاتهم نحو مسائل شتى ، ثم وضعت لهذه الاتجاهات ، العمليات التى يمكن التأثير بها فى التصويت ، فى برنامج بالعقل الألكترونى ٠٠٠ وقسم فصل دراسى الى مجموعتين ، من معسكرين استراتيجيين : («فريق نكسون» و « فريق كنيدى ») ٠ وقام كل فريق بادارة قرارات الحملة فى محاولة للتأثير على الناخبين ، وكانت هذه القرارات تغذى للعقل الالكترونى الذى يعيد نوايا التصويت ، وأصدرت قرارات أخرى وقيمت النتائج ٠ وبعد عدد محدد من القرارات انتهت الحملة وكان المتنافس الرابح هو الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات (١٠) » ٠

ويقرر كولمان أنه باستخدام هذه اللعبة مرة واحدة ، وقف الفصل على معلومات تفوق كثيرا ما تعلمه من عمليات الانتخاب بالطرق السابقة التى استخدمت فيها الوسائل الفنية العادية ، بالاضافة الى أن اشتراك التلاميذ فى النشاط كان أكبر كثيرا من اشتراكهم فى مواقف التعليم التقليدية ٠ وهناك ميزة خاصة لكتاب كولمان ، هى أنه باستخدام أسلوب لعب الدور الذى يضطر فيه التلميذ الى معالجة مشكلات حقيقية ، فى مواقف يمكن أن تخطط بحيث تحاكى أنواع التغير الحقيقى التى يجب أن يعالجها الشخص الذى يتخذ القرار فى الحكومة ٠ ويمكن تركيز الانتباه على طريقة حل المشكلات فى مقابل التعلم بالاستظهار دون فهم لعمليات معينة قد تصبح قديمة ، فى الوقت الذى يتأهب التلميذ فيه لتطبيقها ٠

ونظرا لأنه مما يجافى الواقع أن نتوقع انخفاضا حادا فى الدور الذى تضطلع به الحكومة فى الأنشطة الجارية بمجتمعنا فى المستقبل القريب ٠

في الواقع يمكن التكهن بعكس ذلك تماما بدرجة معقولة من الثقة ٠ فانه يمكن افتراض أن أحد العوامل الهامة فى استمرار نجاح نظامنا التعليمى هو قدرته على تقديم ذخيرة من الأفراد المدربين جيدا ، القادرين وعلى درجة عالية من الكمال ، بل الراغبين أيضا فى القيام بواجب ادارة حكوماتنا على المستوى المحلى ومستوى الولاية والمستوى القومى ٠ واذن،فبالاضافة الى قيام المدرسة بوظيفة التدريب ، يجب أن تلعب كذلك دورا فى دفع الشباب الى تقديم مواهبهم فى مجال الخدمة العامة ٠

وفى ضوء الصورة العامة الراهنة عن الموظفين الحكوميين والسياسيين ، وكذلك القوى البشرية المتنافسة فى جميع قطاعات المجتمع ، فان ذلك لا يعتبر واجبا يسيرا ٠ فالاهتمام الدقيق من جانب المربين بالتحديات والمكافآت والفرص فى الحكومة ، ستكون بالتأكيد ضرورية ، اذا ما أريد أى تقدم ٠ ولكن الأهم من كل هذا هو ضرورة كشف المدارس عن وسائل لمضاعفة الشعور الاجتماعى عند الشباب ، واحساسهم بالواجب نحو المجتمع ، بصرف النظر عن ميولهم المهنية ٠ فرضاء المواطنين بالمسئولية المتبادلة لخير المجتمع هو الذى يضع حجر الزاوية لتحقيق التقدم والاستقرار على السواء فى مجتمع كمجتمعنا ، وسننتقل فى الفصل التالى الى بحث بعض الطرق التى تمهد بها المدرسة للتغير ، والمشكلات التى يخلقها هذا الجانب من دور المدرسة للمديرين والمدرسين والتلاميذ ٠